

أ.د. بوصافي كمال أ. شياد فيصل

المدرسة العليا للتجارة - الجزائر

عنوان المداخلة:

تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

المخلص

تكاد تكون كل الدول العربية والإسلامية تطبق النظام الاقتصادي الربوي من خلال مؤسساته وآلياته المعروفة. إلا بعض الدول التي سعت إلى أسلمة نظامها البنكي والاقتصادي كالسودان على سبيل المثال. ونتيجة لنشأة المؤسسات المالية الإسلامية في بيئة يسود فيها التعامل بالربا وسائر المحرمات. فإن ذلك يفرض عليها جملة من التحديات الكبرى التي تعيق مسيرتها. حيث أن هذه المؤسسات المالية الإسلامية تتطلب إطاراً تنظيمياً مختلفاً عن إطار عمل المؤسسات المالية التقليدية. لذلك فهي تواجه عدة تحديات ناتجة عن البيئات التشريعية التي تعمل بها هذه الصناعة. مما يفرض عليها السعي لإيجاد مخرج حتى تبقى ملتزمة بالأهداف التي أنشئت من أجلها.

وتعتبر قضايا إدارة السيولة من بين أكبر التحديات المعاصرة للمصارف الإسلامية، فالعديد من البنوك الإسلامية تفتقر إلى أدوات شرعية لإدارة سيولتها، والتي يمكن استخدامها إما لتغطية النقص في السيولة أو لإدارة السيولة الفائضة. وتتفاقم هذه المشكلة لدى العديد من البنوك الإسلامية التي تعمل في بيئات تشريعية مختلطة، خاصة في ظل تقديم البنوك المركزية للمساعدة و الدعم للبنوك الإسلامية.

ويهدف البحث إلى عرض وتحليل أهم تحديات إدارة السيولة في القطاع المصرفي الإسلامي، ممثلة في: سياسة الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية، مشكل الملجأ الأخير، نقص وغياب منتجات بديلة لإدارة السيولة خاصة في الأجل القصير، وغياب سوق نقدي فعال بين المصارف الإسلامية. لذا سيتم من خلال هذا البحث النظر في واقع إدارة السيولة، ومنتجاتها، وأهم التحديات التي تواجهها، مع اقتراح البدائل المناسبة لتسهيل إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، من خلال جملة من المنتجات والأدوات المالية البديلة، للتعامل بها في سوق رأس المال وسوق النقد بين المصارف الإسلامية، وآليات عملية بديلة تنظم العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التحديات المعاصرة، إدارة السيولة، المصارف الإسلامية، سوق النقد بين المصارف الإسلامية.

مقدمة:

يُعدّ موضوع السيولة من المواضيع الإستراتيجية في المصارف الإسلامية، ففي حالة نقصانها فإنها تخس عددا من عملائها وتصبح غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها. وفي حالة توفرها بشكل فوائض مالية، فهي تتعرض لضياع فرص استثمارية إذا لم تقم باستثمارها مما ينتج عنه حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة وفقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة ثقة السلطات الرقابية (البنك المركزي) والمودّعين، وتمكن المصرف من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيمها إلى الأجزاء التالية، بعد المقدمة، يتم توضيح الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث الأساسية، ثم التطرق إلى واقع إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، من خلال توضيح بعض الأدوات والآليات المستعملة، ومؤسسات البنية التحتية للصناعة المصرفية الإسلامية، وعرض تجربة ماليزيا في تأسيس سوق نقدي للتعاملات قصيرة الأجل بين المصارف الإسلامية، وأخيرا عرض أهم التحديات المعاصرة لقضايا إدارة السيولة، والإطار العام للوصول إلى إدارة كفؤة للسيولة.

خطة البحث:

أولا: الإطار المفاهيمي للبحث.

ثانيا: واقع إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.

أ. مؤسسات البنية التحتية لإدارة السيولة.

ب. المنتجات والآليات الحالية لإدارة السيولة.

ج. منتجات بديلة.

ثالثا: تجربة ماليزيا لتأسيس سوق نقدي بين المصارف الإسلامية.

رابعا: تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.

خامسا: نحو إدارة فعالة لإدارة السيولة.

خاتمة

مشكلة البحث:

إن إدارة السيولة من الموضوعات الحساسة التي واجهتها المصارف الإسلامية منذ انطلاقتها. وفي فترة من الفترات أصبحت فيها سيولة فائضة برزت الحاجة لتوظيفها. وسواء كانت البنوك تعاني من عجز أو فائض، لا بد أن تكون هناك أدوات لتلبية هذه الاحتياجات.

أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1 - معرفة واقع منتجات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.
- 2 - أهم التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في إدارتها لسيولتها.
- 3 - طرح مجموعة من البدائل والحلول المقترحة لتفعيل إدارة السيولة.

فرضية البحث:

تتمثل الفرضية الأساسية في نقص منتجات إدارة السيولة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى كثير من التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة الملحة إلى إدارة السيولة المصرفية بطريقة كفؤة وفعالة، للتقليل من مخاطر السيولة المحتملة، ولضمان سير عملية الاستثمار والتمويل. وقد أكدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على ضرورة توسيع صناعة المال الإسلامية من قاعدة الأوراق المالية المتاحة، فيما يعرف بأسواق النقد، وذلك بهدف مساعدة الشركات والمستثمرين والمصارف على إدارة السيولة بطريقة أكثر كفاءة.

أولاً: الإطار المفاهيمي للبحث:

مفهوم السيولة:

يطلق لفظ السيولة "Liquidity" ويراد به أكثر من معنى، تدور مختلف المعاني حول مضمون مشترك تقريبا، فيراد بالسيولة النقود وما يسهل تحويله إلى نقود مثل الأوراق المالية¹، أو مدى قدرة الأصول على التحول إلى نقد دون خسارة وفي وقت مناسب. أو مدى قدرة المؤسسة على

¹ أنظر المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم 44.

مواجهة التزاماتها المالية دون خسائر تذكر والسيولة المصرفية تعني قدرة المصرف على تلبية طلبات المودعين وأيضاً طلبات المستثمرين.[□]

وتأتي السيولة المصرفية من مصدرين أساسيين، السيولة التي تأتي من التمويلات المختلفة التي يقوم بها المصرف وتسمى سيولة التمويل، والمصدر الآخر هو السيولة التي تأتي من قدرة المصرف على استغلال الأسواق لتحويل الأصول إلى نقود، وتسمى سيولة السوق.[□] و تنقسم السيولة إلى سيولة نقدية تتناول النقود الجاهزة تحت تصرف المصرف، والسيولة شبه النقدية المتمثلة في الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها.

إدارة السيولة :

تعني إدارة السيولة تحقيق الملاءمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية، ويختلف تحقيق السيولة بحسب التطبيقات المختلفة.[□] بينما تتمثل مخاطر السيولة في الخسارة المحتملة لمؤسسة أو مصرف، والناجمة عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.[□]

ماهية السوق النقدي بين المصارف الإسلامية :

تعتبر سوق النقد بين المصارف أحد أهم مصادر توفير السيولة، لذا فإن المصارف ذات الفوائض المالية تجد المكان والمجال المناسبين في استثمار أموالها، وأما المصارف العاجزة أو التي تعاني شحاً مؤقتاً في مرحلة معينة من توفر السيولة فإنها تستفيد من الأموال مقابل دفع المقابل سواء كان بفائدة محرمة شرعاً أو بريح مرتبط بتحرك سلع وبضائع. كما أن البنك المركزي يستخدم السوق النقدي للتأثير على السياسات النقدية في البلاد.

تختلف أسواق النقد عن أسواق رأس المال في آجال الاستحقاق، فالأولى تختص بالأجل القصير أي أقل من سنة واحدة. والثانية آجال الاستحقاق تكون أكثر من سنة. وتمتاز الأدوات المستعملة في أسواق النقد بسيولتها الكبيرة ومخاطرها القليلة مقارنة بالأسواق المالية.

² عبد الحميد المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 6، ص 139.

³ Brandon Davies, **Liquidity Management in Islamic Finance: Challenges for Design and Implementation**, Bank Negara Malaysia High Level Conference on Financial Stability, Malaysia, 2009, p.2.

⁴ المعيار الشرعي رقم 44. السيولة: تحصيلها وتوظيفها.

⁵ Simon Archer, **Liquidity Management in the Islamic Financial Services Industry: Risks & Regulatory/Supervisory Issues**, IFSB Seminar, Managing Liquidity in the Islamic Financial Services Industry, Istanbul 6-7 April 2011

ويمكن تعريف سوق النقد بين المصارف وفق النظام التقليدي، بأنها سوق للمعاملات التي تتداول فيه الأصول والأدوات قصيرة الأجل، والتي يكون استحقاقها أقل من سنة. وتشكل المصارف التجارية المؤسسات المالية الرئيسية العاملة في أسواق النقد، إضافة إلى شركات صرافة العملات، والوكلاء *Dealers* المتخصصين في التعامل بأذونات الخزينة وأنواع الأوراق المالية القصيرة الأجل الأخرى، من الأدوات المالية التي يتم تداولها في سوق النقد يمكن ذكر الودائع المصرفية (ودائع لأجل وودائع الادخار *Time & Saving Deposits*)، شهادات الإيداع *Certificates of Deposit (CDs)*، الأوراق التجارية *Commercial Papers*، القبولات المصرفية *Banker's Acceptances*، صناديق استثمار السوق النقدي *Money Market Mutual Funds*، وأذونات الخزينة *Treasury Bills*.

بينما سوق النقد بين المصارف الإسلامية: فهي تمثل تلك السوق التي تجمع بين المصارف الإسلامية وغيرها لكن وفق أسس شرعية، فجميع المنتجات المتداولة فيها ومؤشرات التسعير تحتكم إلى الشريعة الإسلامية. وتهتم سوق النقد بين المصارف الإسلامية بتوفير السيولة لتنشيط القطاع المصرفي الإسلامي وحل مشكلة الاستثمار قصير الأجل وتجنب أدوات السوق النقدي المبنية على الفائدة الربوية وسائر المحرمات.

ثانيا: واقع إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.

للتعرف على واقع إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، نتعرض أولا إلى أهم المؤسسات الداعمة لقضايا إدارة السيولة بالتحديد دون غيرها، لأن الهيئات الداعمة كثيرة، فنقتصر على التي لها علاقة بالسيولة المصرفية. ثم نتطرق إلى بعض المنتجات الحالية لإدارة السيولة والتي من أهمها المرابحة السلعية، منتجات أخرى، مع اقتراح بدائل تصلح كإطار عام للتطوير والابتكار، منها ما هو قائم ومنها ما هو قيد التباحث والتشاور في مراكز البحوث والمؤتمرات بين الباحثين والمختصين.

1. مؤسسات البنية التحتية لإدارة السيولة:

بذل البنك الإسلامي للتنمية IDB، مساع عديدة بالتعاون مع عدد من محافظي البنوك المركزية وعدد من المصارف الإسلامية، لحل مشكلة فوائض السيولة من خلال تأسيس مركز لإدارة السيولة وتأسيس السوق المالية الإسلامية الدولية. وهذه المؤسسات والهيكل تهدف في مجملها

إلى معالجة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية وإيجاد بدائل استثمارية جديدة. وتوجد العديد من الهيئات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي، لكن المؤسسات التي أنشئت لأغراض تسهيل إدارة السيولة كهدف أساسي نذكر:

أ. المؤسسة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية IILM:

هي مؤسسة عالمية أسست في 25 أكتوبر 2010، من طرف مجموعة من البنوك المركزية والسلطات النقدية، وأهم المساهمين فيها: إندونيسيا، الكويت، لوكسمبورغ، ماليزيا، نيجيريا، قطر، السعودية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية. وتهدف المؤسسة إلى تحسين إدارة السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية في الأجل القصير، ومد السوق المالي بأدوات ومنتجات تحقق السلامة الشرعية. كما تهدف المؤسسة إلى تعزيز الاستثمارات عابرة الحدود، الروابط الدولية والاستقرار المالي. □

ب. مركز إدارة السيولة الإسلامية: Islamic Liquidity Management Center

تم إنشاء مركز إدارة السيولة في البحرين في عام 2002 كمبادرات من أربع مؤسسات إسلامية وهي بنك البحرين الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي، وبنك دبي الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، وكل طرف يملك 25٪ من أسهم المركز. ومن بين الأهداف التي أنشأ من أجلها المركز نذكر:

- توفير وسيلة للمؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة التوازنية من خلال استثمارات سائلة ذات آجال قصيرة أو متوسطة ومقبولة شرعا.
- العمل على تأسيس سوق نقدي بين المصارف الإسلامية لأغراض إدارة السيولة من يوم واحد حتى سنة كاملة.
- تشجيع وجذب الأصول الحكومية وأصول المؤسسات المالية والشركات من القطاعين العام والخاص وعبر الحدود. ثم تحويل هذه الأصول إلى سندات مالية قابلة للتداول.
- العمل على إيجاد منافذ وبدائل استثمارية مبتكرة، تحل محل المنتجات السابقة والتي كثرت حولها المحظورات الشرعية، لتكون بديلا عنها.

⁶ أنظر موقع المؤسسة على الإنترنت: <http://www.iilm.com/>

الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية

آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

ج. السوق المالية الإسلامية الدولية: International Islamic Financial Market

أسس السوق المالي العالمي الإسلامي في البحرين، بمساهمة كل من البنك الإسلامي للتنمية - جدة - ، والبنك المركزي البحريني، والبنك المركزي الاندونيسي، والبنك المركزي السوداني، ومؤسسة لبوان للخدمات المالية - ماليزيا. والهدف الرئيسي لهذا السوق هو إيجاد الهيكل التعاوني لتطوير السوق المالي الإسلامي وتوحيد الفتاوى الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية، لتشجيع إصدار أصول مالية متنوعة وواسعة قابلة للتداول في السوق. وقد كانت نشاطاته في البداية منحصرة في إصدار الموافقة الشرعية على إصدارات الصكوك الإسلامية، ولكن الآن قد تبنى دور توحيد خصائص العقود وتنمية الأدوات المالية، والتداول عبر الحدود الجغرافية. □

2. المنتجات والآليات الحالية لإدارة السيولة:

توجد مجموعة من المنتجات المستخدمة في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، ولا يتسع المقام للتفصيل في جميع المنتجات، لذا سيتم دراسة أهم المنتجات وأكثرها استخداما في الصناعة المالية المصرفية، ولعل المرابحة في السلع الدولية أشهرها وأكثرها استعمالا.

أ. منتج المرابحة في السلع الدولية:

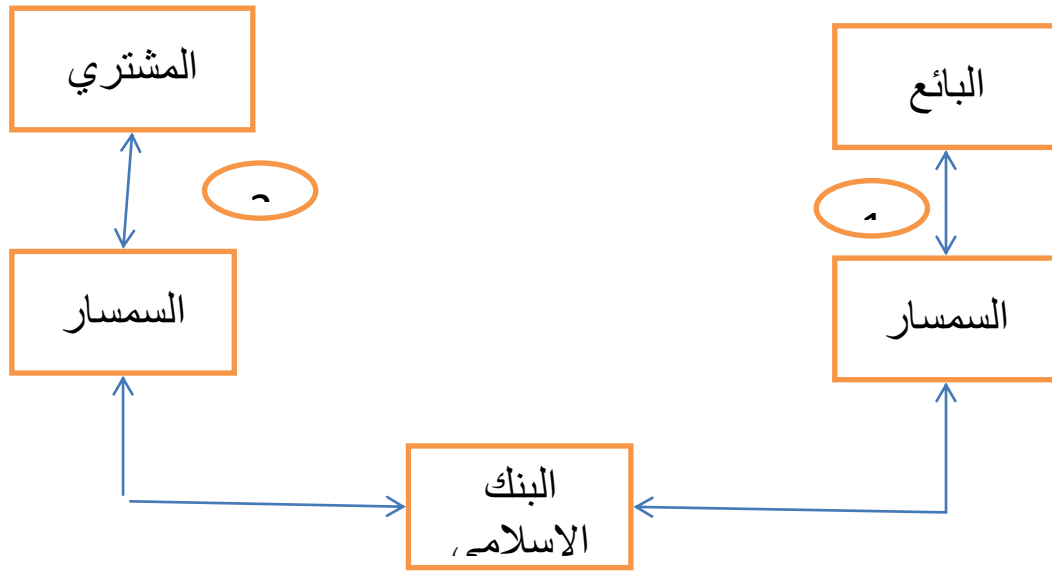
يمثل الاستثمار داعما أساسيا لمسيرة المصرفية الإسلامية. وفي ظل نقص منتجات استثمارية بديلة عن المنتجات المالية التقليدية، يبقى عملاء المصرفية الإسلامية بحاجة إلى آلية توفر لهم فرصة استثمار سيولتهم النقدية في الأجل القصير. واستجابة للوضع السابق تم ابتكار وتطوير عدة منتجات لإدارة السيولة، أهمها: المرابحة في السلع الدولية كبديل لأذونات الخزانة. والتي يتم من خلالها قيام المصرف الإسلامي بالوكالة عن عميله بشراء سلع من السوق الدولية (غالبا يتم التعامل مع سوق لندن للمعادن) نقداً كالحاس والألمونيوم والخشب وغيرها من السلع المتاحة بالأسواق الدولية، ثم يبيع المصرف الإسلامي إلى أطراف أخرى في نفس السوق بسعر أعلى وبشروط دفع مؤجلة، وبهذا تمكنت

⁷ لمزيد من المعلومات، أنظر موقع السوق المالي الإسلامي. www.iifm.net

المصرفية الإسلامية من الاستجابة لرغبة عملائها في استثمار مدخراتهم بطريقة مقبولة من الناحية الشرعية وذات مخاطر متدنية مع تحقيق أرباح مقبولة على المدى القصير. □ ويرجع المسؤولون عن المصارف الإسلامية سبب اللجوء إلى التعامل مع بورصة لندن للمعادن، حيث تتم معاملات المرابحة السلعية لأغراض إدارة السيولة. إلى تميز القانون البريطاني الذي يمتاز بسرعة فصله في قضايا التعاملات المالية، حتى ولو كانت بمبالغ كبيرة.

والطريقة التي تتم بها المعاملة السابقة نوجزها في الآتي:

- 1- يتعامل المصرف الإسلامي مع سمسرة أو بنوك أخرى، وذلك بشراء السلع من الأسواق الدولية للمعادن والسلع، عن طريق السمسرة نقدا.
- 2- يبيع المصرف الإسلامية السلعة إلى مشتر بسعر أعلى عن طريق السمسار وبشروط الدفع المؤجل.



وهذا المنتج تشوبه عدة مخالفات شرعية أهمها:

- المعاملة صورية وليست حقيقية، وسبب ذلك أن الهدف من هذه المعاملات هو الحصول على التمويل وليس السلعة. بمعنى انتفاء قصد الحصول على السلعة (المعدن)، فهي غير مقصودة للبائع ولا للمشتري، بل هي مجرد ذريعة للتمويل، وإذا لم يكن لكلا الطرفين المصلحة في السلعة بحد ذاتها فلماذا الحرص على استيفاء شروط البيع والشراء والقبض. □

⁸<http://www.kl28.com/maggroup/article.php?ArtID=3582&Issue=2011>

⁹ جريدة الاقتصادية، تاريخ العدد 23 أوت 2009.

الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية

آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

- لا تشبه المربحة السلعية المربحة للأمر بالشراء التي تكون فيها السلعة مقصودة للعميل، بل هي وسيلة للحصول على التمويل، حيث يشتري العميل المعدن بثمن مؤجل لكي يبيعه فورا ويحصل على النقد.

وقد جاء قرار المجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة سنة 2003، بمنع التورق المصرفي (والذي بني عليه منتج المربحة السلعية)

كما أنه يحرم الدول الإسلامية من جزء كبير من السيولة ويعيق تداول الأموال اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى تعرُّض الأموال المستثمرة إلى جميع أنواع المخاطر المصرفية المعروفة، مما يستدعي ضرورة قيام المصارف بدراسة أوضاع السوق الدولية لتقييم مخاطر الدول أو المخاطر السياسية (*Country Risk Or Political Risk*)، ودراسة تطورات ميزانيات البنوك ودرجة ملائمتها لمعرفة المخاطر التي قد تتعرَّض لها تلك البنوك (*Bank Risk*)، ودراسة عرض النقود والموازن التجارية وموازن المدفوعات للدول المختلفة لمعرفة مدى مخاطر تقلبات أسعار صرف عملاتها (*Currency Risk*). □□

ب. بورصة سوق السلع في ماليزيا:

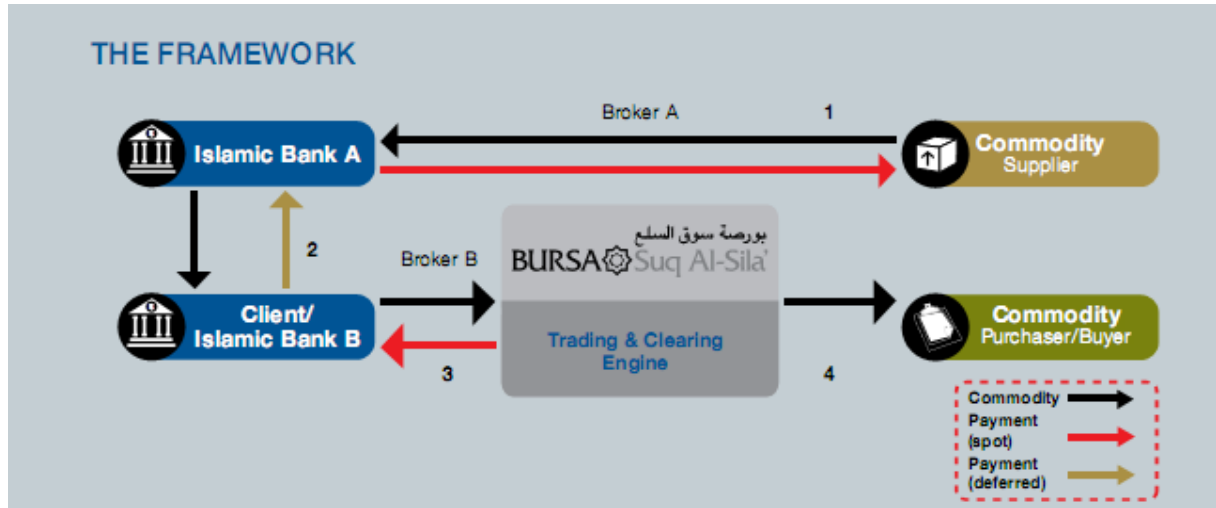
بورصة سوق السلع هي أول سوق لتبادل السلع المبنية على أسس شرعية، □□ تأسست هذه المنصة الدولية الإلكترونية لتداول عملات متعددة و سلع مختلفة تسير من طرف بورصة الخدمات المالية الإسلامية. وتم إطلاق بورصة سوق السلع الماليزية، والتي تستخدم النظام الإلكتروني بالكامل، في أغسطس 2009م، وهي منبر دولي للسلع يتمكن من تيسير التمويل الإسلامي والمعاملات الاستثمارية القائمة على السلع وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وهي المربحة، والتورق، والمساومة. □□ وهدف بورصة سوق السلع الماليزية تلبية الطلب المتزايد على الحصول على تمويل السلع وإدارة السيولة النقدية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

¹⁰ بكر ريجمان، سلسلة بيع المراجعة للأمر بالشراء، منشور اقتصادي للجمهورية، ليبيا، ص 12

¹¹ Parker, "Malaysia Aims to Take Islamic Finance to Its Next Level

¹² http://www.bernama.com/arabic/v2/news_list2_details.php?id=23199

آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013



تتم آلية البورصة كما يلي:

يقوم مورد السلع ببيع الكمية المطلوبة من زيت النخيل إلى أحد البنوك وليكن A. تقوم بورصة السلع BMSA بالتحقق من إمكانية توصيل السلعة بانتفاء الموانع، وتسجل بيانات عملية البيع بين الطرفين.

يقوم البنك A ببيع السلعة (لأنه ليس بحاجة غليها فهي ليست هدفا للعملي)، إلى طالب التورق وهو البنك B بسعر آجل، وتعتبر هذه العملية مرابحة، وتحرر البورصة ورقة رسمية ببيانات عملية البيع.

يقوم البنك B ببيع السلعة التي اشتراها (وهو أيضا ليس بحاجة إليها) في سوق السلع BMSA، بثمن عاجل هو في الغالب أقل من السعر الذي اشتراها به من البنك A.

يسعى المشتري الأخير إلى بيع السلعة في السوق المفتوحة بثمن آجل أو عاجل، بناء على حاجته للسيولة. ويجب أن يبيع المشتري الأخير هذه السلعة إلى أحد الموردين لزيت النخيل قبل نهاية اليوم.

وهذا البيع الأخير يتم بشكل عشوائي، أي يمكن للسلعة أن ترجع إلى صاحبها الأول، كما يمكن أن لا ترجع له، نظرا لوجود العديد من الموردين والمتعاملين في السوق. وفي حالة عدم بيعها يتحمل البنك الأخير مخاطر تغير الأسعار. وقد سجلت بورصة سوق السلع في ماليزيا سنة 2011 حجم تداولات بلغ 81 مليار رينغت ماليزي. □□

¹³ محمد صبري زكريا وآخرون، بورصة سوق السلع الماليزية: تحليل فقهي نقدي، مؤتمر قضايا فقهية معاصرة، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2012.

ج. صكوك السلم:

تم استعمال عقد السلم في تطوير منتج إسلامي للتداول به في سوق النقد ذات أجل الاستحقاق أقل من سنة. وكان للبنك المركزي البحريني السابق في ذلك ، من خلال طرح صكوك السلم الإسلامية الحكومية، والتي تمثل أصولا (ألومنيوم خام) موصوفة في الذمة مؤجلة التسليم ، تصدرها حكومة البحرين ، بغرض إيجاد مجالات جديدة لاستثمار فائض الموارد المالية في المجتمع ولتمويل الإنفاق والاحتياجات قصيرة الأجل لمشروعات التنمية المختلفة . وتقوم البحرين بموجب هذا الإصدار ببيع سلع سيتم تسليمها في المستقبل إلى المستثمرين في هذا الإصدار باعتباره وعاء استثماريا مشتركا بينهم بنسبة ما اكتب به كل منهم . ويتم الشراء بثمن عاجل هو قيمة إصدار الصكوك ، كما يتم الاحتفاظ بالصكوك إلى موعد التسليم ، وتمكين المستثمر من قبض قيمة السلع المستحقة له ، الناتج عن بيعها إلى طرف مستقل غير مملوك بالكامل لا كليا ولا جزئيا بثمن يزيد عن ثم الشراء بالسلم وقيام مؤسسة نقد البحرين بتنظيم الاككتاب وما يترتب عليه من إجراءات وتصرفات. □□

وتتم إجراءات صكوك السلم البحرينية كما يلي:

1. تختار حكومة البحرين سلعة تريد أن تبيعها إلى مشتر في المستقبل، عادة سلعة الألومنيوم في كمية وجودة معلومة.
2. البنك الإسلامي يقبل أن يشتري السلعة.
3. يدفع المصرف الإسلامي الأموال مقدما إلى حكومة البحرين كسعر للكمية المحددة من الألومنيوم، وتلتزم الحكومة أن توفر هذه الكمية في الوقت المحدد في المستقبل.
4. وفي نفس الوقت يعين المصرف الإسلامي حكومة البحرين وكيلا له لبيع السلعة عند القبض إلى عملائه.
5. تتعهد حكومة البحرين بتسويق وبيع السلعة بسعر يوفر لأصحاب الصكوك عائدا متعادلا مع ذلك الموجود على أدوات السوق النقدية.

3. منتجات بديلة:

¹⁴ مؤسسة نقد البحرين، بيان الإصدار رقم (3)، صكوك السلم الإسلامية الحكومية ، تاريخ الإصدار 2001/8/8م

آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

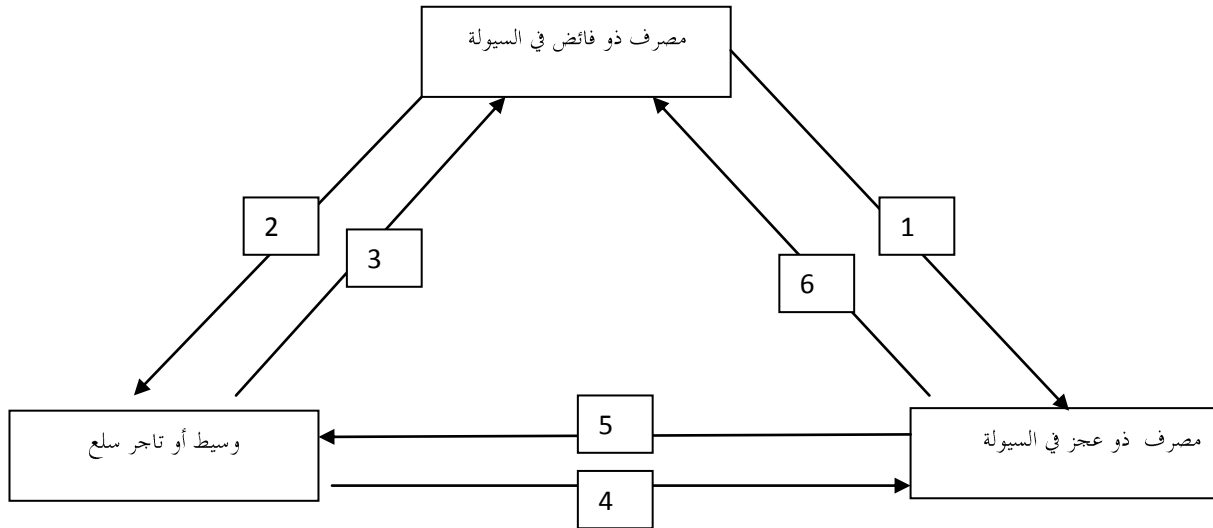
يمكن اللجوء إلى عدة عقود شرعية لتطوير منتجات مالية مساعدة على إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، وسيتم التركيز على بعض المنتجات ذات آجال الاستحقاق القصيرة (أقل من سنة) :

أ. بيع واستئجار أصول المصرف:

يمكن للمصرف الإسلامي بيع بعض أصوله بثمن حال، ثم إعادة استئجارها بأقساط مؤجلة في حالة حاجتها إليها، مع مراعاة عدم استعمال السلع لأغراض صورية فقط، بل يجب أن يرغب المصرف في الحصول على السلعة .

ب. منتج السلم في التعاملات بين البنوك:

يمكن استعمال عقد السلم، من خلال بيع المصرف الإسلامي لسلع وفق عقد السلم ثم يقبض أثمانها، وعند حلول أجل السلم يحصل المصرف على السلع. ومنتج السلم يمكن استخدامه لأغراض إدارة السيولة في الأجل القصير، وفي معاملات سوق النقد بين المصارف interbank. والتصور العام لهذا المنتج، يكون وفق النموذج التالي: □□



المرحلة 1: المصرف الإسلامي ذو السيولة الفائضة يشتري السلعة وفق عقد السلم.

المرحلة 2: يتعهد (يعد) المصرف ذو الفائض ببيع السلعة بسعر أعلى من السعر الذي اشترى به.

المرحلة 3: تعهد (وعد) بشراء السلعة من المصرف ذو السيولة.

¹⁵Sayd farouk, **Islamic bank treasury and liquidity management**, the 18 th international Islamic finance forum, 2010, UK

المرحلة 4: تعهد (وعد) ببيع السلعة.

المرحلة 5: المصرف ذو العجز في السيولة يتعهد بشراء السلعة.

المرحلة 6: المصرف ذو العجز يسلم السلعة .

ج. تأسيس مصرف إسلامي صانع السوق:

لعل من أهم الاقتراحات لتجنب أو على الأقل التقليل من الاعتماد على المراهبات في السلع الدولية وما يشوبها من إشكالات شرعية. الاقتراح الذي قدمه المجلس العام للمؤسسات والبنوك الإسلامية والذي يقتضي تأسيس بنك ذو رأس مال كبير يؤدي دور صانع السوق مما يضبط حركة التداول. حيث سيعمل على تنشيط السوق الأولية، ويبحث عن فرص الاستثمار، كما يستطيع البنك أن يؤدي دور طرح أدوات قصيرة الأجل ومتوافقة مع الشريعة ليتم تداولها في سوق ما بين البنوك. □□

ثالثا: تجربة ماليزيا لتأسيس سوق نقدي بين المصارف الإسلامية.

بغية تلبية احتياجات السوق، قامت ماليزيا وبمساهمة البنك المركزي الماليزي ومراكز البحوث ذات الصلة بتأسيس سوق النقد بين المصارف الإسلامية. لتسهيل إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. وتعتبر أول تجربة عملية لتطوير وتأسيس سوق نقدي للتداولات قصيرة الأجل. وكان ذلك في جانفي 1994، ويتضمن هذا السوق مجموعة من الأدوات منها: الاستثمار المبني على المضاربة، شهادات الاستثمار الحكومية، سندات الخزينة الإسلامية...، ويحسب معدل الربح بين المصارف inter bank rate يوما بعد يوم بمعدلات المتوسط المرجح.

تتكون سوق النقد بين البنوك الإسلامية في ماليزيا من الأدوات المالية التالية:

1. الاستثمار من خلال المضاربة بين البنوك (MII) Mudarabah Interbank Investment
2. قبول الودائع بين المصارف Wadiah Acceptance.
3. الإصدارات الاستثمارية الحكومية (GII) Government Investment Issue
4. صكوك بنك نيجارا ماليزيا القابلة للتداول (BNNN) Bank Negara Negotiable Notes
5. اتفاقيات البيع وإعادة الشراء (SBBA) Sell and Buy Back Agreement

آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

6. سندات كاجاماس للمضاربة (Cagamas Mudharabah Bonds (SMC)
7. حين الإصدار (When Issue (WI)
8. الكمبيالات الإسلامية المقبولة (Islamic Accepted Bills (IAB)
9. السندات المالية الإسلامية القابلة للتداول (Islamic Negotiable Instruments (INI)
10. سندات المديونية الخاصة الإسلامية (Islamic Private Debt Securities)
11. اتفاقية الرهن الأولى (Ar Rahn Agreement-I (RA-I)

أ. حجم سوق النقد بين المصارف الإسلامية في ماليزيا سنة 2010: (بليون رينغت ماليزي)

وعن حجم التداولات في سوق النقد الماليزي، فنشير إلى بعض الإحصائيات عن حجم التداول الخاصة بسنة 2010.

النسبة	القيمة	الصيغ والأدوات المستعملة
84.8%	2 140	الوديعة
2.3%	59	المرابحة
8.4%	212	المضاربة
0.83%	21	NIDC ...INID
0.019%	5	الكمبيالة الإسلامية المقبولة
0.023%	6	MITB
3.17%	80	BNNN ..BNMN .SBNMI

يظهر لنا الجدول أعلاه أن السوق النقدي بين المصارف الإسلامية في ماليزيا يعتمد بشكل كبير على المنتجات القائمة على منتج قبول الوديعة بين المصارف الإسلامية، ومنتج نظام المقاصة على الشيكات. حيث بلغت نسبة هذه الصيغ ما يفوق 84% من إجمالي تداول باقي المنتجات. أما القيمة الإجمالية للتداول فقد بلغت سنة 2010 ما يعادل 2523 بليون رينغت ماليزي لجميع المنتجات والأدوات.

وسيتم توضيح بعض منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية في ماليزيا، كحالة تطبيقية في هذا البحث، من خلال توضيح الأسس التي تعتمد عليها وبعض الملاحظات على المنتجات المتداولة من الناحية الشرعية.

ب. منتج الكمبيالة الإسلامية المقبولة:

نعرض فيما يلي منتجا واحدا (لأن المقام ليس تحليل كل المنتجات) من المنتجات المتداولة في سوق النقد بين المصارف الإسلامية في ماليزيا.

ظهر منتج الكمبيالة الإسلامية المقبولة سنة 1991، بغرض تسهيل التجارة المحلية والدولية، من خلال آلية تمويل إسلامية. كما يهدف هذا المنتج إلى تمويل عمليات البيع و الشراء للسلع والبضائع. وتم اعتماد هذا المنتج بناء على عقد المرابحة وبيع الدين. ^{□□} وقد جرت صياغة هذه الكمبيالات استناداً إلى مبدأين شرعيين، هما المرابحة (قيمة مبلغ البيع الإجمالي المؤجل أو سعر التكلفة مضافاً إليه ربح معين) وبيع الدين. وبالنسبة لمبدأ المرابحة فيقصد بها بيع البضائع بسعر يشتمل على سعر التكلفة مضافاً إليه هامش ربح يتفق عليه الطرفان، بينما يشير بيع الدين إلى بيع الدين الناتج عن المعاملة التجارية التي تأخذ شكل البيع مع السداد المؤجل.

وقد عرف بيت التمويل الكويتي الكمبيالة كما يلي: ورقة تجارية تتضمن أمراً من شخص يسمى الساحب وهو الدائن، إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغاً معيناً في تاريخ معين، أو بمجرد الإطلاع لإذن شخص ثالث وهو المستفيد أو حامل الورقة. ^{□□}

يمكن استعمال منتج كمبيالة الإسلامية المقبولة لتمويل رأس مال المرابحة، وفق الآتي: ^{□□}

- يتقدم العميل إلى المصرف الإسلامي ويطلب التمويل عن طريق منتج الكمبيالة قصد شراء سلعة معينة.
- يقبل المصرف الإسلامي الطلب، ومن ثم تعيينه كوكيل الشراء.
- يقوم العميل بشراء السلعة المطلوبة من البائع بالنيابة عن المصرف الإسلامي.

¹⁷ http://www.bnm.gov.my/guidelines/01_banking/04_prudential_stds/05_abi.pdf%D8%B8%C B%86

¹⁸ دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية، بيت التمويل الكويتي، الطبعة الأولى، 1992، ص 242.

¹⁹ يوسف آدم البدني، بين السفحة والكمبيالة الإسلامية المقبولة، مؤتمر قضايا فقهية معاصرة، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، 2012، ص 69.

- يقوم المصرف بسداد مبلغ السلعة للبائع
 - يعيد المصرف بيع السلعة إلى العميل بسعر يتضمن هامش الربح.
 - يمكن للعميل أن يدفع مؤجلاً.
 - عمند استحقاق تمويل المرابحة، سيقوم العميل بدفع تكلفة السلعة زائد هامش ربح المصرف.
 - يتم إنشاء الدين عند بيع السلعة من قبل المصرف إلى العميل على الدفع المؤجل.
 - يكون هذا الدين على شكل كمبيالة يصدرها البنك ويوافق عليها العميل.
- ولو تأملنا جيداً هذا المنتج من الناحية الشرعية، لوجدنا أنه لا يعدوا أن يكون كمبيالة تجارية مقبولة، يتم خصمها تحت اسم بيع الديون، على غير وجه التماثل والتقابض. □□
- وهناك نوعان من التمويل يندرجان تحت خدمة الكمبيالات الإسلامية المقبولة، وهما:
- (1) الواردات والمشتريات المحلية: يندرج التمويل المالي تحت آلية تمويل رأس المال العامل للمرابحة. وبموجب هذا المبدأ يعهد المصرف التجاري إلى العميل بصلاحيات وكيل الشراء التابع للمصرف، الأمر الذي يتيح للعميل شراء السلع المطلوبة من البائع نيابةً عن المصرف الذي سيدفع للبائع ثمن السلع ثم يعيد بيعها مرة أخرى للعميل بسعر يتضمن هامش ربح، كما يمنح العميل فترة سداد مؤجل تصل إلى 200 يوم. وعند موعد استحقاق تمويل المرابحة يتوجب على العميل سداد قيمة السلع للمصرف بالإضافة إلى هامش الربح المحدد. ويبدأ الدين عندما يبيع البنك السلع للعميل بنظام الدفع المؤجل، ويتم إصدار كمبيالات مقابل هذا الدين يحررها المصرف ويوافق عليها العميل بكامل قيمة سعر البيع الخاص بالمصرف الذي سيتم دفعه عند الاستحقاق. وفي حالة ما إذا قرر المصرف بيع سندات الكمبيالات لطرف ثالث فيصبح مبدأ بيع الدين قابلاً للتطبيق وبموجبه يقوم المصرف ببيع هذه السندات بالسعر المتفق عليه.
- (2) الصادرات والمبيعات المحلية: تخضع عملية بيع سندات الكمبيالات استناداً إلى مبدأ بيع الدين. إلى جانب ذلك، يعمل المصدر الذي تم قبوله للتعامل بهذه السندات الإسلامية على إعداد مجموعة المستندات الخاصة بالتصدير المطلوبة طبقاً لعقد البيع أو خطاب الاعتماد، ثم ترسل بعد ذلك مستندات التصدير إلى المصرف الذي يتعامل معه المستورد. ويحرر المصدر

²⁰ محمد عبد الغفار الشريف، الضوابط الشرعية للتوريد والتداول للأسهم والخصص والصكوك، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

كمبيالة جديدة للمصرف التجاري لتكون بمثابة سند بديل وتصبح هي السند الإسلامي المقبول، حيث يقوم المصرف بشراء هذه السندات بسعر متفق عليه بين الطرفين؛ وذلك طبقاً لمبدأ بيع الدين ويضاف الربح لحساب المصدر. وسيتم معاملة المبيعات المحلية بنفس الأسلوب.

رابعا: تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.

يشير أحد الممارسين والعاملين في قطاع المصارف الإسلامية إلى وجود العديد من القضايا الشائكة والتحديات المتعلقة بإدارة السيولة في القطاع المصرفي الإسلامي، أهمها: عدم توافق آجال الاستحقاق، عدد قليل من المتعاملين في السوق، غياب الأسواق الثانوية، المنتجات التقليدية غير متوافقة مع الشريعة، تطور بطيء في الأدوات الموجودة، رفض تقبل الاختلافات والتنوع في الآراء الفقهية... □□

التحدي الأول: العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية:

تعاني المصارف الإسلامية من رقابة البنك المركزي عليها حيث يتم إخضاعها للأنظمة واللوائح المعمول بها، إذ تفرض البنوك المركزية جملة من القيود. وتعتبر من أكبر تحديات العمل المصرفي الإسلامي، القوانين والتنظيمات التي يلزمها البنك المركزي على جميع البنوك والمؤسسات المالية، في إطار دوره التنظيمي. حيث يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف بالنقد المطلوب، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية، مما يسمح بتوسيع قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة. □□

²¹ Badlisyah Abdul Ghani, 'Importance of Liquidity Management : Market Players' Perspective , Bank Negara Malaysia High Level Conference on Financial Stability, Kuala Lumpur, 2009

²² رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2005، ص 201.

الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية

آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

وينتج عن العلاقة مع البنك المركزي ما يلي:

- سياسة الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية وضرورة التفريق بين طبيعة الحسابات القانونية والشرعية في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية. □□
- سياسة الإيداع لدى المصرف المركزي والدعم قصير الأجل لطلبات المصارف الإسلامية من السيولة. □□
- مشكل الملجأ الأخير أو المقرض الأخير والذي يحتم على المصارف الإسلامية التعامل بالفائدة مع البنك المركزي لأجل إدارة السيولة قصيرة الأجل.
- سياسة العرض والإفصاح للحسابات الختامية ومراعاة المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية. وذلك أن العرض والإفصاح للحسابات في الصيرفة الإسلامية يختلف عن مثيلاتها التقليدية نتيجة اختلاف طبيعة الأصول والخصوم. لذا ينبغي تماشي سياسة الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- هيكل علاقة المصارف الإسلامية مع أصحاب الحسابات الاستثمارية والممولين، خاصة في مجال توزيع الأرباح لأن ذلك يعكس مدى شفافية المصارف الإسلامية وإتباعها لأسس العدالة في علاقتها مع عملائها. □□
- كما تعاني من القوانين التي قد تحد من حركتها في جوانب الاستثمار الداخلي أو الخارجي.

التحدي الثاني: غياب سوق النقد بين المصارف الإسلامية

تمتلك البنوك التقليدية سوق نقديا، تجتمع فيه صفات عدة أهمها: تعدد المنتجات المتداولة، التجربة والخبرة الطويلة في تداولات هذه الأسواق، مما يسهل معرفة الأخطاء ومن ثم تصحيحها. إلا أن المصرفية الإسلامية بحكم حداثها مقارنة بالمصارف التقليدية، فما زال

²³ أنظر لمزيد من التفصيل: سليمان ناصر، علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002.

²⁴ سلمان بطي الدوسري، تحديات قانونية تواجه صناعة المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي، العدد 15299، 14 ماي

2010. <http://www.alriyadh.com>

²⁵ موسى آدم عيسى، سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا، أبريل 2010م، ص 4.

آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

مشكل غياب أو نقص سوق نقدي للتعاملات قصيرة الأجل بين المصارف الإسلامية من أكبر تحدياتها في جانب إدارة السيولة والاستثمار قصير الأجل. وبحكم عدم شرعية أغلب الأدوات المستعملة في سوق النقد التقليدية، يبقى الرهان كبيرا في تطوير وإيجاد البدائل الملائمة. وقد تم فعلا من خلال تجارب بعض الدول الإسلامية، ولعل أهمها تجربة ماليزيا وتجربة البحرين والسودان.

التحدي الثالث: غياب السوق الثانوية الإسلامية:

تحتاج السوق الثانوية إلى تنشيط من قبل الشركات والصناديق الحكومية، و ينبغي تشجيع وتوعية المستثمرين والمتعاملين بأهمية سوق التداول وخلق الآليات المناسبة، وإيجاد أدوات مالية تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، كما أن التداول في السوق الثانوية يمكن أن يتاح إلكترونيا وسوق الصكوك لا يمكن أن يقوم ويتطور دون أن تكون هناك إصدارات أولية ضخمة يمكن أن تتشكل منها السوق الثانوية للصكوك.

التحدي الثالث: مشكل المقرض الأخير

من أهم المعوقات في العلاقة بين المصارف الإسلامية و البنك المركزي، هو قيام هذا الأخير بدور المقرض (الملجأ) الأخير للسيولة، وفقاً لآليات الفائدة عند البنوك التقليدية، لكن المصارف الإسلامية لا يمكنها أن تعتمد على الفائدة كما هو معروف، وإنما تعتمد على منتجات خالية من الربا والغرر وسائر المحرمات الأخرى. ومن الحلول المقترحة في هذا الصدد أن يقوم البنك المركزي بتقديم خط ائتمان بالمرابحة. ومفاده الاتفاق على سلسلة من المرابحات تنفذ عن طريق الوكالة، بهدف دعم السيولة النقدية في المصارف الإسلامية. وألية هذا المنتج تكون وفق الآتي: □□
يتم اتفاق بين المصرف الذي يملك فائض سيولة و المصرف العاجز، على تمويل عدد من عمليات المرابحة لزبائن هذا الأخير، ضمن سقف تمويلي محدد.

²⁶ منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، منشورات الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية، ماليزيا، 2011، ص 173

- من أهم شروط الاتفاق: تحديد فترة زمنية معينة، تحديد نسبة الربح في المعاملات.
- يتضمن الاتفاق توكيلا للمصرف الإسلامي المستفيد لشراء السلع التي يتم تمويلها حسب الاتفاق وبيعها لنفسه.
- كما يمكن إجراء تعديلات على التشريعات المصرفية للسماح للبنك المركزي بالتدخل في تقديم السيولة اللازمة للمصارف الإسلامية. من خلال فتح البنك المركزي لحسابات لدى المصارف الإسلامية، مقابل الحصول على حصة من الأرباح المحققة. أو العكس أي أن تقوم المصارف الإسلامية بفتح حسابات لدى البنك المركزي. و القيام بمنح المصارف الإسلامية تمويلاً قصير ومتوسط الأجل باستخدام أدوات وأساليب موافقة للشريعة الإسلامية . أو يقوم البنك المركزي ببيع وشراء أوراق مالية متوافقة مع الشريعة من المصارف الإسلامية. أو إصدار أدوات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ويتم التعامل بها بيعاً وشراءً مع الجهات الخاضعة للإشراف ورقابة البنك المركزي .

التحدي الرابع: تعدد واختلاف الفتاوى في منتجات إدارة السيولة:

نتيجة تواجد المصارف الإسلامية في بيئات مختلفة، الخليج العربي، جنوب شرق آسيا، دول المغرب العربي... فإن رؤية بعض الفقهاء في القضايا الفقهية المتعلقة بالمعاملات المالية والمصرفية كانت مختلفة، مما انعكس على منتجات إدارة السيولة أيضاً.

فالتحدي الكبير هو الافتقار إلى توحيد المعايير وعدم وجود إجماع بين الفقهاء وأعضاء اللجان الشرعية، حيث يعاني التمويل الإسلامي من عدم توافق التقارب في الرأي بين الفقهاء والمدارس الفقهية بشأن الخدمات المالية الإسلامية في مختلف البلدان والمناطق حول العالم. □□ كما أدى ضعف التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، إلى فقدان المرجعية الفقهية وتضارب كبير في الفتاوى. والواجب في هذا المقام تشكيل قاعدة شرعية مشتركة للاجتهاد الجماعي من خلال تجمع علماء الشريعة والمصرفيين والباحثين الأكاديميين. □□

²⁷ محمد نجاته الله صديقي، بحث في النظام المصرفي الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1424هـ، ص 266.

²⁸ عبد الرحمن العزاوي، المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل،

ومن المعروف أن التحديات المتعلقة بالقضايا الشرعية هي أكبر التحديات، لأن الأساس الذي بني عليه النظام المصرفي الإسلامي ككل هو توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإذا اهتز هذا الركن فإن النظام المصرفي الإسلامي برمته سيتأثر ولا يصبح له معنى. حيث أن الفوضى في قرارات الهيئات الشرعية، وتحدي القرارات الجمعية، والمعايير المعتمدة، والبحث عن الأقوال الشاذة واعتمادها في تسيير المعاملات المصرفية، وإهمال مقاصد الشريعة. كل ذلك يضعف من ثقة المتعاملين بالتمويل الإسلامي، ويفتح بابا عريضا للطعن في شرعية ومصداقية المؤسسات المالية الإسلامية. □□

خامسا: نحو إدارة فعالة لإدارة السيولة:

فيما يلي توضيح للإطار العام الذي يمكن من خلاله تطوير واستحداث منتجات وآليات لتسهيل عمليات إدارة السيولة المصرفية.

والنقاط التالية تبرز مجالا واسعا للتطوير والابتكار:

✓ **تطوير المزيد من الصكوك الإسلامية والتنوع بين أجالها (القصير، المتوسط، والأجل الطويل)**، من أجل تلبية مختلف العمليات التنموية. وميزة الصكوك أنها مرتبطة بأغلب العقود والصيغ التمويلية، فنجد صكوك السلم، صكوك الإجارة، صكوك المقارضة... وتعتبر بديلا على بيع الديون المحرم في الشريعة الإسلامية في أغلب حالاته. فعملية التصكيك "Securitisation" عملية تنتج عنها أوراق قابلة للتداول مبنية على أصول عديمة السيولة. وقد تم اقتراح آلية الصكوك في دورات مختلفة لمجمع الفقه الإسلامي، يمكن بناء عليها أن تستخدم لمعالجة مشكلات إدارة السيولة. فمن لديه فائض سيولة يمكنه توظيفها في شراء هذه الصكوك ومن لديه عجز فيها يمكنه بيع جزء مما لديه من هذه الصكوك. □□

✓ **العمل على تطوير وتنويع المنتجات المالية**، حيث يعتبر الابتكار عاملا مهما في مسيرة تطور المصرفية الإسلامية، كما أن التنوع في المنتجات يقلل المخاطر التمويلية والاستثمارية.

²⁹ محمد مختار السلامي، أثر اختلاف فتاوى الهيئات الشرعية، مؤتمر الدوحة الثاني للمال الإسلامي، الدوحة، قطر، 2012، ص36

³⁰ بنك مصر، مركز البحوث، التخطيط الاستراتيجي في البنوك في عالم متغير، العدد 6، سنة 1999.

آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

✓ السعي إلى إنشاء وتطوير سوق ثانوية للتداول، تتصف بالشفافية، وسرعة الحصول على المعلومات الخاصة بالأوراق المالية.

✓ تأسيس سوق نقدي بين المصارف الإسلامية: ضرورة قيام الجهات الإشرافية والرقابية على النظام المصرفي، بتشجيع تأسيس وإنشاء سوق النقد مابين المصارف، نظرا لأهميته النقدية والاقتصادية على الاقتصاد، وأن تعمل المصارف على توفير كافة الآليات والضمانات القوية لقيام السوق.

✓ السعي إلى بناء علاقة قوية مع البنوك المركزية، وتوضيح المعاملات التي لا يمكن للمصارف الإسلامية أن تقبل بها، وفي المقابل تقديم البدائل الشرعية والتي يقبل بها البنك المركزي ولا تصطدم بالقوانين والتنظيمات سارية المفعول. لذلك فوظيفة المقرض الأخير التي يمارسها البنك المركزي ما زالت بحاجة إلى مزيد من التطوير وإيجاد تشريعات مناسبة حتى تصلح لإدارة السيولة في المصرفية الإسلامية. □□ الواقع الحالي يبين أن المصارف الإسلامية ما زالت منقوصة من دعم ومساندة البنوك المركزية في حالة تعرضها لمشاكل السيولة. ويمكن للبنوك المركزية أن تستعمل أسلوبين الأول مع البنوك التقليدية، عن طريق معدلات الفائدة. والأسلوب الثاني عن طريق معاملات تقوم على أساس الربح والخسارة، والنسب تكون خاضعة للتغيير حسب ما تقديرات البنك المركزي. □□

✓ بناء علاقات مع البنوك التقليدية للتنوع في منتجات إدارة السيولة، فيمكن مثلا إبرام اتفاقيات ثنائية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، لتطوير آلية الإيداع المتبادل الخالي من الفائدة الربوية. □□

✓ العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية متطورة وكفؤة، وتلبي احتياجات المتعاملين، وهي المكان الذي يتم فيه تداول الأدوات ذات أجال الاستحقاق القصير والطويل، وفيها يتم تداول الصكوك الإسلامية.

³¹ محمد أبو زيد، الوظيفة الرقابية للبنك المركزي الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 33.

³² أحمد محمد السعد، بدائل المسعف الأخير للمصارف الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، 2009.

³³ محمد هلال، بدائل المسعف الأخير للمصارف الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، 2009.

الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية

آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

- ✓ العمل على التنوع في هياكل الودائع التي تجذبها المصارف الإسلامية، من خلال تقديم الحوافز للمودعين والتنوع بين الودائع القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. مما يتيح للمصارف الإسلامية التخفيف من مخاطر السيولة.
- ✓ إقامة بنك مركزي إسلامي، يراعي خصوصية المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ويقوم بدور المقرض الأخير على أسس شرعية، ويقبل بالاحتياطات الموافقة للشرعية الإسلامية لدعم عمليات إدارة السيولة. وفي حال عدم تحقق هدف إقامة هذا البنك المركزي الإسلامي، ينبغي الحرص على التعامل مع البنوك المركزية التقليدية بأدوات شرعية تقترحها المصارف الإسلامية على البنوك المركزية.
- ✓ تصنيف الودائع واستخداماتها: تعاني المصارف الإسلامية من مشكلة عدم التوافق الزمني بين آجال الاستحقاق، بمعنى قد تكون الودائع قصيرة الأجل، لكن يتم استخدامها في التمويلات طويلة الأجل. الأمر الذي يتطلب تصنيف استخدامات الودائع حسب آجالها، وعدم التعامل معها على أساس سلة واحدة من الودائع. ولو حدث الخلط بينها لنشأت مخاطر السيولة.

آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

نتائج وتوصيات البحث

إن أهم نتائج البحث نوردتها في الآتي:

- السيولة المصرفية تمثل قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية و تلبية طلبات المودعين و طلبات المستثمرين، وذلك دون خسائر.
- تعني إدارة السيولة تحقيق الملاءمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية، أي أن المصرف يحتفظ بسيولة تكفيه لمواجهة أي سحبات غير متوقعة. بينما تتمثل مخاطر السيولة في الخسارة المحتملة للمصرف، والناجمة عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.
- قامت العديد من الدول الإسلامية لمواجهة قضايا السيولة، بإنشاء أسواق نقدية، ولعل أهم تجربة هي تأسيس سوق ما بين البنوك في ماليزيا. وأهم ما يميز السوق هو تنوع المنتجات، إلا أنه يشوب الكثير منها مخالفات شرعية، هي استنادها إلى بيع الدين وبيع العينة.
- نتيجة أهمية إدارة السيولة، تم تأسيس مؤسسات وهيئات داعمة لتطوير منتجات بديلة، وأهم هذه المؤسسات: السوق المالي الإسلامي- البحرين، المؤسسة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية- ماليزيا، مركز إدارة السيولة- البحرين. وتبقى الجهود متواصلة لحد الساعة من أجل تزويد القطاع المالي الإسلامي بالبدائل المناسبة.
- تتمثل أهمية سوق النقد بالنسبة للمصارف الإسلامية في أنه يعتبر أحد الحلول الرئيسية للحصول على التمويل قصير الأجل لسد احتياجات المصارف الإسلامية من السيولة، بجانب أن السوق يتميز بالسيولة العالية للمنتجات المالية المتداولة فيه وذلك لاعتبارات قصر آجال الأوراق المتداولة، إضافة إلى زيادة عدد المتعاملين فيه من الأفراد والمؤسسات وبالتالي انخفاض المخاطر السوقية لهذه المنتجات.
- يسهم وجود سوق نقدي إسلامي، المصارف الإسلامية من الاحتفاظ بتوليفة مناسبة من الموجودات تساعد على تقليل مخاطر عدم التماثل Mismatching بين آجال الموارد والاستخدامات بالإضافة إلى أن وجود سوق النقد يساعد المؤسسات في الموازنة باستمرار بين اعتبارات الربحية والسيولة.

- من أهم منتجات إدارة السيولة في القطاع المصرفي الإسلامي، منتج المربحة السلعية، والتي تعتمد على المربحة والتورق المصرفي المنظم، وغالبا ما تلجأ المصارف الإسلامية إلى بورصة لندن للمعادن قصد القيام بهذه المعاملة، لتوفير احتياجاتها من السيولة. رغم المحظورات الشرعية التي ينطوي عليها هذا المنتج.
- وجود نقص كبير في المنتجات المالية والنقدية لإدارة السيولة في القطاع المصرفي الإسلامي.
- تمثل الصكوك مجالا كبيرا للتطوير والابتكار، يمكن استعمالها لإدارة السيولة، والتنويع بين مختلف أجال الاستحقاق.
- وأهم توصيات البحث ما يأتي:
 - دعم وتشجيع البحوث والدراسات التي تهدف إلى تطوير وابتكار منتجات تساعد على إدارة السيولة. وتوجيه بحوث طلبة الدراسات العليا لهذه المجالات.
 - ضرورة تعاون المصارف الإسلامية فيما بينها، وبناء اتفاقيات مع المصارف التقليدية لتسهيل عمليات إدارة السيولة.
 - بناء وتطوير نموذج عملي للتعامل مع البنوك المركزية من أجل تسهيلات المقرض الأخير وغيرها من الأدوات التي تدعم جانب إدارة السيولة.
 - تطوير أطر قانونية وتنظيمية لإدارة السيولة تستوعب المصارف الإسلامية على الصعيد العالمي.
 - ضرورة إنشاء صندوق عالمي لإدارة السيولة مبني على القرض الحسن بين المصارف الإسلامية، يمكن المصارف التي أسهمت فيه من الحصول على نسبة من السيولة حال العجز.
 - ضرورة قيام سوق مالية إسلامية في كافة الدول الإسلامية، ويعتبر الإسراع في تطويرها ضرورة ملحة، لتوفير البديل الإسلامي للمعاملات المالية الربوية. والنماذج القائمة حاليا بحاجة إلى دراسة وتطوير آلياتها ومنتجاتها.

المراجع:

المراجع العربية:

1. أحمد محمد السعد، بدائل المسعف الأخير للمصارف الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، 2009.
2. بكر ریحان، سلسلة ببيع المربحة للأمر بالشراء، من منشورات مصرف الجمهورية، ليبيا
3. بنك مصر، مركز البحوث، التخطيط الاستراتيجي في البنوك في عالم متغير، العدد 6، سنة 1999.
4. جريدة الاقتصادية، تاريخ العدد 23 أوت 2009.
5. دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية، بيت التمويل الكويتي، الطبعة الأولى، 1992.
6. رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2005.
7. سلمان بطي الدوسري، تحديات قانونية تواجه صناعة المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي، العدد 15299، 14 ماي 2010، <http://www.alriyadh.com>
8. سليمان ناصر، علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002.
9. عبد الحميد المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 6.
10. عبد الرحمن العزاوي، المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، 2011.
11. مؤسسة نقد البحرين، بيان الإصدار رقم (3)، صكوك السلم الإسلامية الحكومية، تاريخ الإصدار 2001/8/8م
12. محمد أبو زيد، الوظيفة الرقابية للبنك المركزي الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 33.
13. محمد صبري زكريا وآخرون، بورصة سوق السلع الماليزية: تحليل فقهي نقدي، مؤتمر قضايا فقهية معاصرة، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2012.
14. محمد عبد الغفار الشريف، الضوابط الشرعية للتوريق والتداول للأسهم والحصص والصكوك، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
15. محمد مختار السلامي، أثر اختلاف فتاوى الهيئات الشرعية، مؤتمر الدوحة الثاني للمال الإسلامي، الدوحة، قطر، 2012
16. محمد نجاته الله صديقي، بحوث في النظام المصرفي الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1424هـ.

آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

17. محمد هلال، بدائل المسعف الأخير للمصارف الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، 2009.
18. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم 44. السيولة: تحصيلها وتوظيفها.
19. منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، منشورات الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية، ماليزيا، 2011
20. موسى آدم عيسى ، سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا، أبريل 2010م.
21. يوسف آدم البدني، بين السفتجة والكمبيالة الإسلامية المقبولة، مؤتمر قضايا فقهية معاصرة، الجامعة العالمية الإسلامية ، ماليزيا، 2012.

المراجع الأجنبية:

22. Brandon Davies, **Liquidity Management in Islamic Finance: Challenges for Design and Implementation**, Bank Negara Malaysia High Level Conference on Financial Stability, Malaysia, 2009. □
23. Simon Archer, **Liquidity Management in the Islamic Financial Services Industry: Risks & Regulatory/Supervisory Issues**, IFSB Seminar, Managing Liquidity in the Islamic Financial Services Industry, Istanbul 6-7 April 2011 □
24. Parker, "Malaysia Aims to Take Islamic Finance to Its Next Level" □
25. Sayd farouk, **Islamic bank treasury and liquidity management**, the 18 th international Islamic finance forum, UK, 2010
26. Badlisyah Abdul Ghani, **Importance of Liquidity Management: Market Players' Perspective**, Bank Negara Malaysia High Level Conference on Financial Stability, Kuala Lumpur, 2009

مواقع إنترنت:

27. <http://www.iilm.com/> □
28. www.iifm.net □
29. <http://www.ifwatch.com/> □
30. http://www.bnm.gov.my/guidelines/01_banking/04_prudential_stds/05_abi.pdf%D8%B8%CB%86 □



الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية



آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

31. <http://www.k128.com/maggroup/article.php?ArtID=3582&Issue=2011>
32. http://www.bernama.com/arabic/v2/news_list2_details.php?id=23199